يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ

يـــا

صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من اللهِ الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية

السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

العدد (٩) جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

المجلد الثالث

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٨١٦٥
Date التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره اعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي
هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة حمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

التدقيق اللغوي
أ . م . د . علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
الترجمة
أ . م . د . رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٩) جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م المجلد الثالث

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	البناء السّاخر لاسم الشّخصيّة في قصص وليد معماري مقاربة لغويّة سيميائيّة	أ.م. د. محمد أنور اسماعيل م. د. محمد رضا كريم	٨
٢	أمارة اليد على التملك، ادلتها المشروعة وتطبيقاتها الفقهية	م. د. قصي حسن حميد	٢٦
٣	القيم القرآنية والحديثية في تعزيز المواطنة والعيش المشترك دراسة تحليلية في ضوء سيرة النبي وأهل بيته (عليهم السلام) لبناء مجتمعات متماسكة ومتسامحة	م. د. نضال حسين عبد الرشيد	٤٠
٤	ظاهرة التقديم والتأخير وأثرها في تماسك النص القرآني دراسة نصيّة	م. د. جاسم طالب محمّد	٥٤
٥	رَفْعُ الاسمِ المَجْرُورِ وَنَصْبُهُ فِي «القِرَاءَاتِ السَّبْعِةِ »	م. د. محمد أمين حسن	٧٠
٦	الحديث المحفوظ والشاذ والأمثلة التطبيقية على الزيادة في السند والمتن دراسة موضوعية	م. د. أحمد فريح عبد سداح	٧٨
٧	مسائلُ المبنيّاتِ في المسائلِ العضديّات لأبي عليّ الفارسيّ	م. د. نوري عبد الكريم نعمة	٨٨
٨	أثر الرضا والاكراه في المعاملات في الفقه الامامي	الباحث: حسن عادل فلاح أ.م.د ظاهر محسن عبد الله	١٠٤
٩	العلاقات الألبانية– السوفيتية الصينية «١٩٤٩–١٩٧٨»	م. د. فاطمة جاسم محمد علي	١١٦
١٠	تقويم كتاب الحاسوب للصّفِّ الأوّل المتوسط في ضوء مصفوفة التّتابع وامتلاك الطّلبة لها	م. أمل حسين علي	١٣٦
١١	تجارة امبراطورية غانة الأفريقية (٢–٥هـ / ٨–١١م)	م. م. علياء محمد الحسني	١٥٢
١٢	الإيقاع الروائي: إيقاع الحدث في روايات أزهر جرجيس	أفراح عباس حمود الشمري	١٦٠
١٣	اليتيم في القرآن الكريم وحقوقه في الإسلام دراسة موضوعية	م.د. سَلّامة سَعيد أَسود	١٧٤
١٤	صراع النفوذ البريطاني،الامريكي في العراق ١٩٣٩–١٩٥٨ (دراسة تاريخية سياسية)«مقال مراجعة»	م. م. نعم مفيد حميد	١٩٢
١٥	إسهام الأخبار العاجلة التلفزيونية في إعادة تشكيل الوعي السياسي عند الشباب العراقيين دراسة تطبيقية لقناتي الشرقية والرابعة	الباحثة: رحمة علي حسين	٢٠٢
١٦	محاولة ناظم كزار الانقلابية الاسباب والدوافع والنتائج المتمخضة عنها في ضوء وثائق وزارة الخارجية الامريكية تموز ١٩٧٣	م. م. علي عبد الخضر جبار	٢١٨
١٧	دور الصرف في تشكيل المعنى وتأثيره على فهم النصوص الأدبية في اللغة العربية	م. م. دنيا عباس محمد سامي	٢٣٢
١٨	المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية دراسة تحليلية مقارنة	الباحثة: هالة رشيد حميد م. م. نور صاحب حسن محيسن	٢٤٠
١٩	فاعلية الاسترجاع وأثرها في فن الرثاء في شعر عصر صدر الإسلام	الباحثة: أسماء باهر فاضل أ. م. د. محمود أحمد شاكر	٢٥٢
٢٠	السنة الفعلية للرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)	م. م. حامد محسن عبد	٢٦٢
٢١	المنهج العقلي عند العلامة الطباطبائي لإثبات وجود الله	م. م. عباس حمزة حسن	٢٧٠
٢٢	القوانين المسنونة للحد من المخدرات في العراق	م. م. منار صلاح اسماعيل	٢٨٠
٢٣	الآنا والآخر في كتاب « المرأة وفلسفة التناقضات»	م. م. إيمان عبد الجبار جمال	٢٩٠
٢٤	أثر استراتيجية التعلم الاصيل في تحصيل طلاب المرحلة المتوسطة في مادة الجغرافية وتفكيرهم التأملي	الباحث: نذير يحيى جليف	٣٠٢
٢٥	الرحلة التعليمة بين نبي الله موسى والخضر(عليه السلام) دراسة موضوعية	م. م. حسين تعيب جابر	٣٢٢
٢٦	العمليات العسكرية التي سبقت حصار الكوت في المدونات البريطانية للمدة ٦ تشرين الثاني ١٩١٥ – ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٥تاريخية	م. م. كريم خفيف صندل سعيد	٣٣٨

المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية
دراسة تحليلية مقارنة

الباحثة: هالة رشيد حميد م. م. نور صاحب حسن محيسن
الجامعة المستنصرية / كلية التربية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية من خلال منهج مقارن يشمل أربع حالات دراسية بلجيكا، سويسرا، هولندا، ولبنان تنطلق الدراسة من إشكالية التناقض الظاهري بين طبيعة الديمقراطية التوافقية القائمة على التوافق وتقاسم السلطة، وبين الدور التقليدي للمعارضة السياسية المرتكز على التنافس والمواجهة. تفترض الدراسة أن دور المعارضة في النظم التوافقية يختلف جوهريًا عن دورها في الديمقراطيات الأغلبية، حيث يتسم بالمرونة والتكيف مع طبيعة النظام التوافقي. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لتحليل الخصائص المميزة للديمقراطية التوافقية في كل حالة، ودور المعارضة ضمن هذا الإطار، والآليات التي تستخدمها لممارسة تأثيرها، والتحديات التي تواجهها. توصلت الدراسة إلى أن المعارضة في النظم التوافقية تضطلع بأدوار حيوية في الرقابة والضغط وتمثيل مصالح المكونات المجتمعية من خلال آليات تتناسب مع بيئة التوافق مما يسهم في استقرار النظام السياسي، وإن كان ذلك قد يحد من قدرتها على إحداث تغيير جذري أو تقديم بدائل سياسية شاملة. كما أظهرت الدراسة تنوع أشكال المعارضة في النظم التوافقية من المعارضة من داخل الائتلافات الحكومية إلى المعارضة الشعبية المباشرة، مما يعكس قدرة هذه النظم على استيعاب التنوع السياسي والمجتمعي.

الكلمات المفتاحية: المعارضة السياسية، الديمقراطية التوافقية، تقاسم السلطة، التوافق السياسي، الدراسة المقارنة.

Abstract:

This study aims to analyze the role of political opposition in consociational democratic systems through a comparative approach that includes four case studies: Belgium, Switzerland, the Netherlands, and Lebanon. The study stems from the apparent contradiction between the nature of consociational democracy based on consensus and power-sharing, and the traditional role of political opposition centered on competition and confrontation. The study hypothesizes that the role of opposition in consociational systems differs fundamentally from its role in majoritarian democracies, characterized by flexibility and adaptation to the nature of the consociational system. The study employs a comparative method to analyze the distinctive characteristics of consociational democracy in each case, the role of opposition within this framework, the mechanisms it uses to exercise its influence, and the challenges it faces. The study concluded that opposition in consociational systems plays vital roles in oversight, pressure, and representing the interests of societal components through mechanisms appropriate to the consensus environment, contributing to the stability of the political system, although this may limit its ability to bring about radical change or provide comprehensive political alternatives. The study also showed the diversity of forms of opposition in consociational systems, from opposition within government coalitions to direct popular

opposition, reflecting the ability of these systems to accommodate political .and social diversity.

Keywords: Political Opposition, Consociational Democracy, Power .Sharing, Political .Consensus, Comparative Study

المقدمة:

تُعَدُّ الديمقراطية التوافقية نموذجًا كميًا متميزا يهدف إلى ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات التي تتسم بتعددية ثقافية، عرقية أو دينية عميقة. خلافا للديمقراطيات الأغلبية التي تعتمد على التنافس الحزبي الصريح بين الأغلبية والأقلية تستند الديمقراطية التوافقية إلى مبادئ محورية تشمل تقاسم السلطة والتوافق بين النخب السياسية والتمثيل النسبي لجميع المكونات المجتمعية، فضلاً : منح استقلالية قطاعية للمجموعات المتباينة. يثير هذا النموذج بحكم طبيعته تساؤلات جوهرية حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به المعارضة السياسية، التي تُعَدُّ ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي فاعل. فكيف يمكن للمعارضة أن تمارس وظائفها الرقابية والتشريعية في سياق نظام يقوم على التوافق والتعاون بدلاً من المواجهة والتنافس التقليدي؟ وما هي أبرز التحديات البنيوية والوظيفية التي قد تعترض سبيلها في مثل هذه البيئة السياسية المعقدة؟

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن معمق لدور المعارضة السياسية ضمن النظم الديمقراطية التوافقية. سنستهل البحث بتأصيل الإطار النظري والمفاهيمي الذي يحكم هذه النظم، مستعرضين أبرز النظريات والمقاربات التي تناولت الديمقراطية التوافقية ودور المعارضة فيها. بعد ذلك، سننتقل إلى دراسة حالات عملية مختارة بعناية فائقة، تشمل بلجيكا سويسرا ،هولندا ولبنان، بوصفها نماذج ثرية ومتنوعة لتطبيق الديمقراطية التوافقية من خلال هذا التحليل نهدف إلى بلورة فهم نقدي لطبيعة المعارضة في هذه النظم والآليات المتنوعة التي تتبناها لممارسة تأثيرها، فضلاً عن التحديات المعقدة التي تواجهها في سياقاتها الخاصة وفي الختام، سنستخلص استنتاجات شاملة حول مدى فعالية هذا الدور وتأثيره على الاستقرار السياسي العام في المجتمعات التوافقية مع تقديم رؤى نظرية وتطبيقية تسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التناقض الظاهري بين طبيعة الديمقراطية التوافقية التي ترتكز على التوافق وتقاسم السلطة بين المكونات المجتمعية المتعددة، وبين الدور التقليدي للمعارضة السياسية، الذي يقوم عادةً على التنافس والمواجهة بهدف الوصول إلى السلطة. هذا التناقض يثير تساؤلات حول كيفية ممارسة المعارضة لدورها الفعال في بيئة سياسية تسعى إلى تقليل حدة الصراع وتعزيز التعاون، وما إذا كانت آليات عملها تختلف جوهريًا عن تلك المتبعة في الديمقراطيات الأغلبية.

فرضية البحث

تفترض هذه الدراسة أن دور المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية يختلف جوهريا عن دورها في الديمقراطيات الأغلبية، حيث يتسم بالمرونة والتكيف مع طبيعة النظام التوافقي. فبدلاً من السعي للإطاحة بالحكومة تركز المعارضة في هذه النظم على الرقابة والضغط وتمثيل مصالح المكونات المجتمعية من خلال آليات تتناسب مع بيئة التوافق مما يسهم في استقرار النظام السياسي، وإن كان ذلك قد يحد من قدرتها على إحداث تغيير جذري أو تقديم بدائل سياسية شاملة.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن كأداة تحليلية رئيسية لفهم وتفسير دور المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية. سيتم تطبيق هذا المنهج من خلال دراسة حالات أربع دول تُعد أمثلة بارزة وثرية لتطبيق

الديمقراطية التوافقية وهي بلجيكا، سويسرا، هولندا، ولبنان سيتم تحليل كل حالة بشكل معمق لتحديد الخصائص المميزة للديمقراطية التوافقية فيها، ودور المعارضة السياسية ضمن هذا الإطار، والآليات المحددة التي تستخدمها لممارسة تأثيرها فضلاً عن التحديات الفريدة التي تواجهها. بعد الانتهاء من التحليل الفردي لكل حالة، سيتم إجراء تحليل مقارن شامل لتحديد أوجه التشابه والاختلاف الجوهرية بين هذه النماذج مما سيمكننا من استخلاص استنتاجات عامة حول طبيعة وفعالية دور المعارضة في النظم التوافقية، وتقديم رؤى أعمق حول كيفية تكيف هذه النظم مع التحديات المختلفة.

الإطار النظري والمفاهيمي:

ماهي الديمقراطية التوافقية: تأصيل نظري:

تعرف الديمقراطية التوافقية بانها واحدة من النماذج السياسية التي اخذت حيزا واسعا في حقل السياسة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لكونها طبقت في البلدان للتعددية بعد سقوط انظمتها الشمولية مما ادى الى زيادة الاخفاق والصراع والتعقيد في اغلب البلدان التي اخذت تلك التجربة. (عبدالكريم، ٢٠٢٤) وقد برز هذا المفهوم كبديل للديمقراطيات الأغلبية التي قد لا تكون مناسبة للمجتمعات المنقسمة حيث يمكن أن تؤدي المنافسة الحادة إلى تفاقم الانقسامات بدلاً من حلها. يُعزى الفضل في صياغة هذا المفهوم وتطويره إلى عالم السياسة الهولندي أرند ليبهارت في ستينيات القرن الماضي، الذي حدد أربعة ركائز أساسية تقوم عليها الديمقراطية التوافقية

١. الحكومة الائتلافية الكبرى(**Grand Coalition**) تتمثل هذه الركيزة في تشكيل حكومة تضم ممثلين عن جميع أو معظم الأحزاب السياسية البارزة التي تمثل المجموعات الفرعية الأساسية في المجتمع. يهدف هذا الترتيب إلى ضمان مشاركة واسعة في عملية صنع القرار، وبالتالي تقليل احتمالية هيمنة مجموعة واحدة على حساب الأخرى، مما يعزز الشعور بالشمولية والعدالة بين جميع الأطراف.

٢. التمثيل النسبي (**Proportionality**): يتطلب هذا المبدأ تطبيق نظام انتخابي يضمن تمثيلاً عادلاً لجميع المجموعات الفرعية في الهيئات التشريعية والإدارية. يعكس هذا التمثيل التنوع المجتمعي القائم، ويضمن أن أصوات الأقليات لا تُهمش، مما يعزز شرعية النظام السياسي وقبوله من قبل جميع الأطراف.

٣. حق النقض المتبادل(**Mutual Vetoe**): يُمنح كل مكون رئيسي في المجتمع حق النقض على القرارات التي قد تمس مصالحه الحيوية بشكل مباشر. هذا الحق لا يُقصد به تعطيل العمل الحكومي، بل هو آلية لضمان عدم اتخاذ قرارات أحادية الجانب قد تؤدي إلى تهميش أو إقصاء أي مجموعة، مما يشجع على التوافق والتفاوض المستمر بين النخب.

٤. الاستقلالية القطاعية (**segmental Autonomy**) تُمنح المجموعات الفرعية في المجتمع درجة من الاستقلالية في إدارة شؤونها الخاصة مثل التعليم والثقافة والشؤون الدينية، وذلك من خلال مؤسساتها الخاصة. يتيح هذا المبدأ لكل مجموعة الحفاظ على هويتها وقيمها الفريدة، ويقلل من الاحتكاك مع السلطة المركزية، مما يسهم في استقرار النظام العام.

دور المعارضة السياسية في سياق الديمقراطية التوافقية: مقاربة تحليلية

يُعرف مفهوم المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التقليدية بأنه فئة او حزب تأخذ في طريق غير طريق الاخرين في الافكار والمواقف (دخيل و عبهول، ٢٠٢٣) او انه مجموعة أو حزب سياسي لا يشغل مقاعد في الحكومة، ويسعى إلى مراقبة أدائها ونقد سياساتها، وتقديم بدائل، بهدف نهائي هو الوصول إلى السلطة. بيد أن هذا المفهوم يتخذ أبعادًا مختلفة ومعقدة في سياق الديمقراطية التوافقية، حيث تتسم طبيعة النظام بالتعاون والتوافق بدلاً من التنافس الصريح اذ تهدف المعارضة السياسية إلى مراقبة الحكومة وتدارك اخطاءها ، الاشتراك في ممارسة السلطة، العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والعمل على توفير الضمانات القانونية للحريات العامة (محمود و تركي،

(٢٠٢٥

المعارضة كجزء لا يتجزأ من النظام على عكس النظم الأغلبية حيث تُنظر إلى المعارضة كقوة خارجية تسعى إلى الإطاحة بالحكومة غالبًا ما تكون المعارضة في النظم التوافقية جزءًا أصيلاً من عملية التوافق الشاملة. قد تشارك الأحزاب التي تُصنف تقليديًا كمعارضة في الحكومات الائتلافية أو تمارس دورها من خلال آليات غير تقليدية تتناسب مع طبيعة النظام

وظيفة الرقابة والتوازن حتى عندما لا تكون الأحزاب جزءًا مباشرًا من الحكومة، فإنها تضطلع بدور رقابي حيوي على أدائها . ومع ذلك، فإن هذا الدور يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والتوازن بين المكونات المختلفة للمجتمع. قد تركز المعارضة على قضايا محددة تهم قاعدتها الانتخابية، وتسعى لتحقيق مكاسب من خلال الضغط والتفاوض، بدلاً من اللجوء إلى المواجهة الشاملة التي قد تهدد استقرار النظام

تمثيل مصالح المجموعات: تظل المعارضة قناة أساسية وفعالة للتعبير عن مصالح المجموعات اللغوية أو الدينية، أو الاجتماعية. فمن خلال الأحزاب التي تمثل هذه المجموعات، تضمن المعارضة أن أصوات الأقليات تُسمع وأن مصالحها تُؤخذ في الاعتبار بجدية عند صياغة السياسات العامة، مما يعزز من شمولية النظام وقدرته على استيعاب التنوع .

دراسات الحالة/

١ – دراسة الحالة : بلجيكا كنموذج للديمقراطية التوافقية

تعد المملكة البلجيكية مثالاً كلاسيكيًا للديمقراطية التوافقية وهو احد الحلول للحفاظ على وحدة الدولة (جساس، ٢٠٢١)، حيث تطورت هذه الآلية السياسية المعقدة كاستجابة للانقسامات العميقة والمتجذرة بين المجموعات اللغوية والثقافية الرئيسية داخل البلاد: الناطقين بالهولندية (الفلمنكيين) والناطقين بالفرنسية (الوالونيين). لقد أدت هذه الانقسامات التاريخية، التي غالبا ما اتخذت أبعادًا سياسية واقتصادية إلى تبني نظام سياسي يهدف في جوهره إلى تحقيق الاستقرار والوئام من خلال تقاسم السلطة والتوافق المستمر بين النخب السياسية الممثلة لهذه المجموعات.

السمات المميزة للديمقراطية التوافقية في بلجيكا

١ . الائتلافات الحكومية الواسعة تتميز الحياة السياسية البلجيكية بتشكيل حكومات ائتلافية تضم ممثلين عن الأحزاب الرئيسية من كلا المجموعتين اللغويتين. يضمن هذا النهج الشامل مشاركة واسعة في عملية صنع القرار على المستوى الفيدرالي، ويقلل بشكل كبير من احتمالية هيمنة مجموعة لغوية على أخرى، مما يعزز الشعور بالعدالة والتمثيل المتوازن.

٢ . التمثيل النسبي: يعتمد النظام الانتخابي البلجيكي على مبدأ التمثيل النسبي، وهو ما يضمن حصول الأحزاب الأصغر والمجموعات اللغوية على تمثيل عادل في البرلمان. هذا النظام لا يعزز فقط من فرص مشاركة هذه المجموعات في العملية السياسية، بل يضمن أيضًا أن أصواتها تُسمع وتُؤخذ في الاعتبار .

٣ . الاستقلالية القطاعية : تتمتع المجموعات اللغوية في بلجيكا بدرجة عالية من الاستقلالية في إدارة شؤونها الخاصة، لا سيما في مجالات حيوية مثل التعليم والثقافة. يتم ذلك من خلال هياكل فيدرالية قوية تمنح الأقاليم صلاحيات واسعة مما يقلل من الاحتكاك مع السلطة المركزية ويسهم في الحفاظ على الهويات الثقافية المميزة لكل مجموعة.

٤ . آليات التوافق وحق النقض المتبادل: على الرغم من عدم وجود حق نقض رسمي صريح ومطلق في جميع القرارات، إلا أن هناك آليات توافقية راسخة تضمن عدم اتخاذ قرارات تمس المصالح الحيوية لأي من المجموعتين اللغويتين دون موافقتها. هذه الآليات تعزز الثقة المتبادلة وتمنع تهميش الأقليات مما يدفع نحو حلول توافقية للقضايا الخلافية.

دور المعارضة السياسية في بلجيكا:

في سياق الديمقراطية التوافقية البلجيكية، يختلف دور المعارضة بشكل جوهري عن النموذج التقليدي للديمقراطيات الأغلبية. فبدلاً من أن تكون المعارضة قوة تسعى إلى الإطاحة بالحكومة وتشكيل بديل لها، فإنها غالبا ما تكون جزءًا لا يتجزأ من عملية التوافق الشاملة. يمكن تلخيص دور المعارضة في بلجيكا على النحو التالي:

المشاركة الضمنية في الحكم: نظرًا للطبيعة الشاملة للائتلافات الحكومية الواسعة، قد تجد بعض الأحزاب التي تُصنف تقليديًا كمعارضة نفسها جزءًا من الحكومة الائتلافية. هذا يعني أن المعارضة تمارس دورها من داخل النظام، وتسعى للتأثير على السياسات من خلال التفاوض المستمر والتوافق، بدلاً من المواجهة المباشرة.

الرقابة الفعالة والتوازن الدقيق حتى عندما تكون الأحزاب خارج التشكيلة الحكومية، فإنها تضطلع بدور رقابي حيوي . على أدائها.. ومع . ذلك، فإن هذا الدور يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والتوازن بين المكونات المختلفة للمجتمع. قد تركز المعارضة على قضايا محددة تهم قاعدتها الانتخابية، وتسعى لتحقيق مكاسب من خلال الضغط والتفاوض بدلاً من تبني استراتيجيات المواجهة الشاملة التي قد تزعزع الاستقرار.

• التعبير عن مصالح المجموعات اللغوية: تظل المعارضة في بلجيكا قناة أساسية وفعالة للتعبير عن مصالح المجموعات اللغوية والثقافية المختلفة، فمن خلال الأحزاب التي تمثل هذه المجموعات تضمن المعارضة أن أصوات الأقليات تُسمع وأن مصالحها تُؤخذ في الاعتبار بجدية عند صياغة السياسات العامة، مما يعزز من شمولية النظام وقدرته على استيعاب التنوع.

. التحديات القائمة يواجه دور المعارضة في بلجيكا بعض التحديات الجوهرية. فقد يؤدي التركيز المفرط على التوافق إلى تقليل حدة التنافس السياسي، مما قد يجعل من الصعب على المعارضة تقديم بدائل سياسية واضحة أو مساءلة الحكومة بفعالية. علاوة على ذلك، فإن الانقسامات اللغوية قد تؤدي إلى تفتيت المعارضة على أسس إقليمية ولغوية، مما يقلل من قدرتها على تشكيل جبهة موحدة وفعالة على المستوى الوطني.

على الرغم من هذه التحديات فإن النموذج البلجيكي يقدم دليلاً واضحًا على كيفية قدرة الديمقراطية التوافقية على توفير إطار مستقر للسياسة في المجتمعات المنقسمة، حيث تلعب المعارضة دورًا تكامليا يهدف إلى الحفاظ على التوازن والتعاون بدلاً من الصراع التقليدي.

٢– دراسة الحالة سويسرا كنموذج للديمقراطية التوافقية

تعد سويسرا من ابرز الدول التي لها تاريخ قديم في استخدام الديمقراطية التوافقية في نظامها السياسي (علوان و رجه، ٢٠١٩) اذ تُعتبر نموذجًا فريدًا للديمقراطية التوافقية حيث تمزج ببراعة بين خصائص الديمقراطية المباشرة ونظام راسخ لتقاسم السلطة بين مكوناتها اللغوية والدينية المتنوعة الألمانية، الفرنسية، الإيطالية، والرومانشية). لقد أثمرت هذه التركيبة المعقدة عن نظام سياسي يتميز بالاستقرار والقدرة على التكيف، يعتمد بشكل كبير على التوافق والتعاون المستمر بين النخب السياسية الممثلة لهذه المجموعات.

السمات المميزة للديمقراطية التوافقية في سويسرا:

١. الحكومة الائتلافية الشاملة المجلس الفيدرالي: يتألف المجلس الفيدرالي السويسري من سبعة أعضاء يمثلون الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد، بغض النظر عن حجمها النسبي في البرلمان. يضمن هذا التكوين الشامل مشاركة جميع القوى السياسية الكبرى في عملية صنع القرار على المستوى التنفيذي، ويعكس بوضوح التنوع المجتمعي الغني لسويسرا.

٢. التمثيل النسبي: يعتمد النظام الانتخابي السويسري على مبدأ التمثيل النسبي، مما يكفل حصول المجموعات اللغوية والأحزاب الأصغر على تمثيل عادل في البرلمان. هذا النظام لا يعزز فقط من فرص مشاركة هذه المجموعات في العملية السياسية، بل يضمن أيضًا أن أصواتها تُسمع وتُؤخذ في الاعتبار بجدية.

٣. الاستقلالية القطاعية الفيدرالية والكانتونات تتمتع الكانتونات السويسرية بدرجة عالية من الاستقلالية الذاتية في إدارة شؤونها الخاصة. هذا التوزيع اللامركزي للسلطة يسمح لكل منطقة بالحفاظ على هويتها الثقافية واللغوية الفريدة، ويقلل من الحاجة إلى التدخل المركزي، مما يسهم بشكل فعال في الحفاظ على التنوع المجتمعي.

٤. حق النقض المتبادل من خلال الديمقراطية المباشرة: على الرغم من عدم وجود حق نقض رسمي صريح ومطلق

للأقليات في جميع القرارات، فإن آليات الديمقراطية المباشرة في سويسرا، مثل الاستفتاءات والمبادرات الشعبية، تمنح المواطنين، وبالتالي المجموعات المختلفة، القدرة على الاعتراض على القوانين القائمة أو اقتراح قوانين جديدة. يمثل هذا شكلاً فعالاً من أشكال حق النقض الذي يضمن عدم تهميش أي مجموعة ، ويشجع على التوافق والتفاوض المستمر.

دور المعارضة السياسية في سويسرا:

في سويسرا، يختلف مفهوم المعارضة السياسية بشكل كبير عن النماذج السائدة في الديمقراطيات الأغلبية. فبما أن جميع الأحزاب الكبرى ممثلة في الحكومة، فإن المعارضة التقليدية بالمعنى الغربي تكاد تكون غائبة. بدلاً من ذلك، يمكن وصف دور المعارضة في سويسرا على النحو التالي:

. المعارضة من داخل الحكومة: غالبًا ما تمارس الأحزاب الممثلة في الحكومة دور المعارضة من داخل الائتلاف الحاكم نفسه. قد تعارض هذه الأحزاب بعض المقترحات الحكومية أو السياسات التي لا تتوافق مع مبادئها أو مصالح قاعدتها الانتخابية، مما يؤدي إلى نوع من الاستقطاب السياسي الداخلي ضمن الحكومة.

. المعارضة البرلمانية المحدودة: قد تظهر المعارضة من خلال الأحزاب الصغيرة التي لا تمثل في الحكومة، أو من خلال مجموعات داخل الأحزاب الكبرى التي تعارض سياسات معينة. ومع . ذلك، فإن تأثير هذه المعارضة غالبًا ما يكون محدودًا بسبب طبيعة نظام التوافق الذي يركز على الإجماع.

. المعارضة الشعبية كقوة دافعة (الديمقراطية المباشرة) : تُعد الديمقراطية المباشرة في سويسرا هي الشكل الأكثر فاعلية وتأثيرًا للمعارضة. يمكن للمواطنين من خلال المبادرات الشعبية والاستفتاءات، الاعتراض على قرارات الحكومة أو البرلمان، مما يمنحهم قوة كبيرة في التأثير على السياسات العامة. هذا يسمح للمعارضة الشعبية بتجاوز الأحزاب السياسية والضغط مباشرة على الحكومة، مما يجعلها قوة رقابية لا يستهان بها.

التحديات الفريدة: يواجه دور المعارضة في سويسرا تحديات تتعلق بضعف دورها التقليدي في تقديم بدائل سياسية واضحة، حيث أن التركيز على التوافق قد يؤدي إلى طمس الفروقات الأيديولوجية بين الأحزاب. كما أن طبيعة النظام الفيدرالي والديمقراطية المباشرة قد تجعل من الصعب على المعارضة تشكيل جبهة موحدة وفعالة على المستوى الوطني.

على الرغم من هذه التحديات فإن النموذج السويسري يقدم دليلاً ساطعًا على كيفية قدرة الديمقراطية التوافقية على توفير إطار مستقر ومرن للسياسة في المجتمعات المنقسمة، حيث تلعب المعارضة دورًا تكامليا يهدف إلى الحفاظ على التوازن والتعاون بدلاً من الصراع التقليدي مع إتاحة مساحة واسعة للمشاركة الشعبية المباشرة.

٣– دراسة الحالة هولندا كنموذج للديمقراطية التوافقية

تعد هولندا من الدول الرائدة التي تبنت نموذج الديمقراطية التوافقية لا سيما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. جاء هذا التبني كاستجابة للانقسامات المجتمعية العميقة التي كانت سائدة آنذاك، والتي قامت على أسس دينية بين الكاثوليك والبروتستانت واجتماعية بين العمال وأصحاب الأعمال). وقد اشتهر هذا النظام في هولندا بمصطلح نظام الأعمدة (Pillarization)، حيث كانت كل مجموعة مجتمعية رئيسية (عمود) تمتلك شبكة متكاملة من المؤسسات الخاصة بها، تشمل الأحزاب السياسية، والنقابات والمدارس والمستشفيات، وحتى وسائل الإعلام الخاصة بها.

السمات المميزة للديمقراطية التوافقية في هولندا:

١ . الحكومة الائتلافية الواسعة تميزت الحياة السياسية الهولندية بتشكيل حكومات ائتلافية تضم ممثلين عن الأحزاب الرئيسية من مختلف الأعمدة «المجتمعية. هذا الترتيب ضمن مشاركة واسعة في عملية صنع القرار على المستوى الوطني وقلل من احتمالية هيمنة أي مجموعة على أخرى، مما عزز من الاستقرار السياسي .

٢ . التمثيل النسبي : اعتمد النظام الانتخابي الهولندي على مبدأ التمثيل النسبي، وهو ما كفل حصول الأحزاب

الأصغر والمجموعات المجتمعية على تمثيل عادل في البرلمان. هذا النظام لم يعزز فقط من فرص مشاركة هذه المجموعات في العملية السياسية، بل ضمن أيضًا أن أصواتها تُسمع وتُؤخذ في الاعتبار.

٣. الاستقلالية القطاعية (Pillarization): تمتعت المجموعات المجتمعية في هولندا بدرجة عالية من الاستقلالية في إدارة شؤونها الخاصة من خلال مؤسساتها المنفصلة سمح هذا الترتيب لكل مجموعة بالحفاظ على هويتها وقيمها الفريدة، مع الحفاظ على قنوات اتصال وتعاون على المستوى النخبوي لضمان التوافق العام.

٤. حق النقض المتبادل الضمني على الرغم من عدم وجود حق نقض رسمي صريح، إلا أن عملية صنع القرار كانت تتطلب توافقا واسعًا بين النخب الممثلة لمختلف الأعمدة. هذا التوافق الضمني ضمن عدم اتخاذ قرارات تمس المصالح الحيوية لأي مجموعة دون موافقتها، مما عزز من الثقة المتبادلة والاستقرار.

دور المعارضة السياسية في هولندا:

في سياق الديمقراطية التوافقية الهولندية، كان دور المعارضة مختلفًا عن النموذج التقليدي للديمقراطيات الأغلبية. فبسبب طبيعة نظام «الأعمدة» والحكومات الائتلافية الواسعة كانت المعارضة غالبا ما تكون جزءا من النظام بدلاً من أن تكون قوة خارجية تسعى للإطاحة به. يمكن تلخيص دور المعارضة في هولندا على النحو التالي:

. المعارضة من داخل الائتلاف في كثير من الأحيان كانت الأحزاب التي تُصنف تقليديًا كمعارضة تجد نفسها جزءا من الحكومة الائتلافية. هذا يعني أن المعارضة تمارس دورها من داخل النظام، وتسعى للتأثير على السياسات من خلال التفاوض والتوافق بين النخب بدلاً من المواجهة المباشرة.

• ضعف المعارضة البرلمانية التقليدية: نظرًا لأن معظم الأحزاب الكبرى كانت جزءًا من الائتلافات الحكومية، كان دور المعارضة البرلمانية التقليدية ضعيفًا نسبيًا. لم يكن هناك حافز كبير للأحزاب لتقديم بدائل سياسية واضحة أو مساءلة الحكومة بفعالية، حيث أن الهدف الأساسي كان الحفاظ على الاستقرار والتوافق.

التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من التركيز على الصراع السياسي المباشر، غالبًا ما كانت المعارضة في هولندا تركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم قاعدتها الانتخابية. كانت تسعى لتحقيق مكاسب من خلال الضغط على الحكومة والتفاوض معها، بدلاً من السعي للإطاحة بها.

التحديات التي واجهتها واجهت المعارضة في هولندا تحديات تتعلق بقدرتها على التمايز عن الحكومة، حيث أن المشاركة الواسعة في الائتلافات الحكومية أدت إلى طمس الفروقات الأيديولوجية بين الأحزاب. كما أن نظام الأعمدة» أدى إلى تفتيت المعارضة على أسس مجتمعية، مما قلل من قدرتها على تشكيل جبهة موحدة وفعالة. (شوكات، ٢٠٢٢) وعلى الرغم من هذه التحديات فإن النموذج الهولندي يقدم دليلاً على كيفية قدرة الديمقراطية التوافقية على توفير إطار مستقر للسياسة في المجتمعات المنقسمة، حيث تلعب المعارضة دورًا تكامليا يهدف إلى الحفاظ على التوازن والتعاون بدلاً من الصراع التقليدي.

٤– دراسة الحالة : لبنان كنموذج للديمقراطية التوافقية

يُعد لبنان نموذجًا فريدًا ومعقدًا للديمقراطية التوافقية، حيث تطور نظامه السياسي كاستجابة للانقسامات الطائفية العميقة والمتجذرة بين مكوناته الدينية المتعددة المسيحيون المسلمون السنة المسلمون الشيعة الدروز وغيرهم. يعتمد النظام اللبناني على مبدأ المحاصصة الطائفية في توزيع السلطة والمناصب، وهو ما يُعرف بـ «الديمقراطية التوافقية» أو «الكونفدرالية الطائفية». (الكردي، ٢٠٢٤)

السمات المميزة للديمقراطية التوافقية في لبنان:

١. تقاسم السلطة على أساس طائفي: يتم توزيع المناصب الرئاسية والوزارية والبرلمانية على أساس طائفي محدد مسبقًا، مما يضمن تمثيل جميع الطوائف الرئيسية في السلطة. يهدف هذا الترتيب إلى منع هيمنة أي طائفة على أخرى، والحفاظ على التوازن الطائفي .

٢. التمثيل النسبي (الانتخابات البرلمانية) يعتمد النظام الانتخابي اللبناني على مبدأ التمثيل النسبي، مما يضمن تمثيلا عادلا للطوائف والأحزاب في البرلمان. ومع ذلك، فإن هذا التمثيل غالبًا ما يكون مشوهًا بسبب القانون الانتخابي الذي يعزز الانقسامات الطائفية كما ان الشعب اللبناني مكون من طوائف لكل منها عقيدتها الدينية وتقاليدها الخاصة فإلغاء النظام التمثيلي الطائفي يقضي على التوازن ويرجح كفة بعض منها على حساب الاخرى. (ماشلين، ٢٠١٥)

٣. حق النقض الطائفي: تتمتع كل طائفة رئيسية بحق النقض (الفيتو) على القرارات التي قد تمس مصالحها الحيوية. هذا الحق وإن كان غير رسمي . دائما، إلا أنه يمارس بشكل فعال من خلال التوافق بين زعماء الطوائف، مما يؤدي إلى تعطيل القرارات في حال عدم التوافق.

٤. الاستقلالية الطائفية: تتمتع الطوائف في لبنان بدرجة عالية من الاستقلالية في إدارة شؤونها الخاصة، لا سيما في مجالات الأحوال الشخصية والتعليم. هذا يسمح لكل طائفة بالحفاظ على هويتها الدينية والثقافية، ولكنه يعزز أيضًا الانقسامات المجتمعية.

دور المعارضة السياسية في لبنان:

في سياق الديمقراطية التوافقية اللبنانية، يتخذ دور المعارضة أبعادًا معقدة ومتشابكة، تختلف بشكل كبير عن النماذج الغربية. فبسبب طبيعة النظام الطائفي وتقاسم السلطة، غالبًا ما تكون المعارضة جزءًا من اللعبة السياسية الطائفية نفسها. يمكن تلخيص دور المعارضة في لبنان على النحو التالي:

. المعارضة من داخل النظام الطائفي: غالبًا ما تكون المعارضة في لبنان ليست معارضة بالمعنى التقليدي الذي يسعى إلى تغيير النظام، بل هي معارضة من داخل النظام الطائفي نفسه. قد تكون أحزابا أو كتلاً سياسية تمثل طوائف معينة وتعارض سياسات الحكومة أو كتلًا أخرى من أجل تحقيق مكاسب طائفية أو سياسية.

. المعارضة كجزء من الائتلافات المتغيرة: نظرًا للطبيعة المتغيرة للتحالفات السياسية في لبنان، قد تجد الأحزاب نفسها في موقع المعارضة في فترة ثم تتحول إلى جزء من الحكومة في فترة أخرى. هذا يجعل خطوط المعارضة والحكم غير واضحة ويقلل من فعالية الدور الرقابي التقليدي.

. التركيز على المصالح الطائفية: غالبًا ما تركز المعارضة في لبنان على تمثيل مصالح طائفتها أو مجموعتها، بدلاً من تقديم برامج سياسية وطنية شاملة. هذا يعزز الانقسامات الطائفية ويجعل من الصعب تشكيل جبهة معارضة وطنية موحدة لبنان.

. المعارضة الشعبية والحراك المدني : في السنوات الأخيرة، برزت حركات معارضة شعبية ومدنية تسعى إلى تجاوز الانقسامات الطائفية وتقديم بدائل سياسية وطنية. هذه الحركات تمثل شكلاً جديدًا من أشكال المعارضة في لبنان، وتسعى إلى الضغط على الطبقة السياسية الحاكمة من أجل الإصلاح والتغيير.

. التحديات الجوهرية: يواجه دور المعارضة في لبنان تحديات هائلة، أبرزها طبيعة النظام الطائفي الذي يحد من قدرتها على التمايز وتقديم بدائل وطنية. كما أن التدخلات الإقليمية والدولية، والفساد المستشري وضعف المؤسسات، كلها عوامل تزيد من تعقيد دور المعارضة وتحد من فعاليتها.

على الرغم من هذه التحديات، فإن النموذج اللبناني يقدم حالة دراسية مهمة لفهم تعقيدات الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المنقسمة بعمق وكيف يمكن للمعارضة أن تتكيف مع هذه البيئة، وإن كان ذلك غالبًا ما يكون على حساب فعاليتها في إحداث تغيير جذري.

التحليل المقارن والاستنتاجات

أوجه التشابه والاختلاف في دور المعارضة

من خلال دراسة الحالات الأربع (بلجيكا، سويسرا، هولندا ولبنان) يتضح أن دور المعارضة السياسية في النظم

الديمقراطية التوافقية يتسم بخصائص مشتركة، ولكنه يظهر أيضًا اختلافات جوهرية تعكس خصوصية كل نموذج ويمكن تلخيص أوجه التشابه والاختلاف على النحو التالي:

أوجه التشابه:

١ . المعارضة كجزء من النظام في جميع النماذج المدروسة تميل المعارضة إلى أن تكون جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي، بدلاً من أن تكون قوة خارجية تسعى للإطاحة به. هذا يرجع إلى طبيعة الديمقراطية التوافقية التي تركز على الشمولية وتقاسم السلطة، مما يدفع الأحزاب إلى المشاركة في الحكم أو التأثير عليه من الداخل..

٢ . التركيز على التوافق والتعاون: تسعى المعارضة في هذه النظم إلى تحقيق أهدافها من خلال التفاوض والتوافق مع الأطراف الأخرى، بدلاً من المواجهة المباشرة. الهدف الأساسي هو الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وتجنب تفاقم الانقسامات المجتمعية.

٣ . تمثيل مصالح المكونات المجتمعية : تضطلع المعارضة بدور حيوي في تمثيل مصالح المجموعات اللغوية، الدينية، أو الاجتماعية التي تمثلها. هذا يضمن أن أصوات الأقليات تُسمع وتؤخذ في الاعتبار عند صياغة السياسات العامة.

٤ . ضعف المعارضة البرلمانية التقليدية في معظم الحالات يكون دور المعارضة البرلمانية التقليدية ضعيفًا نسبيًا، حيث أن الأحزاب الكبرى غالبًا ما تكون جزءًا من الائتلافات الحكومية، مما يقلل من الحافز لتقديم بدائل سياسية واضحة أو مساءلة الحكومة بفعالية.

أوجه الاختلاف

١ . درجة المشاركة في الحكم: تختلف درجة مشاركة المعارضة في الحكم من نموذج لآخر. ففي بلجيكا وهولندا، غالبا ما تكون الأحزاب التي تُصنف كمعارضة جزءًا من الائتلافات الحكومية الواسعة. بينما في سويسرا، تمارس المعارضة دورها بشكل كبير من داخل الحكومة نفسها (المجلس الفيدرالي). أما في لبنان، فإن خطوط المعارضة والحكم تكون غير واضحة وتتغير باستمرار بسبب الطبيعة المتغيرة للتحالفات الطائفية.

٢ . آليات ممارسة الدور: تختلف الآليات التي تستخدمها المعارضة لممارسة تأثيرها. ففي سويسرا، تُعد الديمقراطية المباشرة (الاستفتاءات والمبادرات الشعبية هي الأداة الأكثر فاعلية للمعارضة الشعبية. بينما في لبنان، برزت حركات المعارضة الشعبية والمدنية كقوة ضغط جديدة في بلجيكا وهولندا، تعتمد المعارضة بشكل أكبر على التفاوض والتوافق بين النخب.

٣ طبيعة التحديات تواجه المعارضة تحديات مختلفة في كل نموذج. ففي بلجيكا وهولندا، يكمن التحدي في صعوبة التمايز عن الحكومة وتقديم بدائل واضحة بينما في سويسرا، يكمن التحدي في ضعف دور المعارضة البرلمانية التقليدية. أما في لبنان، فإن التحديات أكبر وأكثر تعقيدًا، وتشمل طبيعة النظام الطائفي والتدخلات الإقليمية والدولية، والفساد.

٥ . تأثير الانقسامات المجتمعية تؤثر طبيعة الانقسامات المجتمعية على شكل ودور المعارضة. ففي بلجيكا وهولندا، أدت الانقسامات اللغوية والدينية إلى تفتيت المعارضة على أسس إقليمية ومجتمعية. بينما في لبنان، تعزز الانقسامات الطائفية من التركيز على المصالح الطائفية على حساب البرامج الوطنية الشاملة.

الاستنتاجات:

تُظهر هذه الدراسة أن المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية تضطلع بدور فريد ومعقد، يختلف جوهريًا عن دورها في الديمقراطيات الأغلبية. فبدلاً من أن تكون قوة تنافسية تسعى للإطاحة بالحكومة فإنها غالبًا ما تكون قوة تكاملية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والتوازن بين المكونات المجتمعية المختلفة. يمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية على النحو التالي:

التكيف مع بيئة التوافق : تتكيف المعارضة في النظم التوافقية مع بيئة التوافق وتقاسم السلطة، وتتبنى آليات عمل

تركز على التفاوض والضغط، وتمثيل مصالح المكونات المجتمعية، بدلاً من المواجهة المباشرة. هذا التكيف ضروري للحفاظ على استقرار النظام السياسي في المجتمعات المنقسمة.

• أدوار متعددة: تضطلع المعارضة بأدوار متعددة، تتراوح بين الرقابة على أداء الحكومة، وتمثيل مصالح الأقليات، وتقديم بدائل سياسية محدودة. هذه الأدوار تسهم في تعزيز شمولية النظام وقدرته على استيعاب التنوع .

. تحديات جوهرية تواجه المعارضة في النظم التوافقية تحديات جوهرية تتعلق بقدرتها على التمايز عن الحكومة، وتقديم بدائل سياسية واضحة وتشكيل جبهة موحدة وفعالة هذه التحديات قد تحد من قدرتها على إحداث تغيير جذري أو مساءلة الحكومة بفعالية.

. أهمية السياق يظل السياق الوطني والمجتمعي عاملاً حاسما في تحديد شكل ودور المعارضة. فكل نموذج من النماذج المدروسة يقدم تجربة فريدة تعكس خصوصية الانقسامات المجتمعية والآليات السياسية المتبعة.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

١ . تعزيز آليات الرقابة غير التقليدية: يجب على المعارضة في النظم التوافقية تطوير آليات رقابية غير تقليدية تتناسب مع طبيعة النظام، مثل تعزيز دور المجتمع المدني، واستخدام وسائل الإعلام والضغط الشعبي، لضمان مساءلة الحكومة وشفافيتها.

٢ . بناء تحالفات عابرة للانقسامات يجب على المعارضة السعي لبناء تحالفات عابرة للانقسامات المجتمعية، بهدف تشكيل جبهة موحدة وفعالة قادرة على تقديم برامج سياسية وطنية شاملة، بدلاً من التركيز على المصالح الطائفية أو الإقليمية الضيقة.

٣ . تطوير برامج سياسية بديلة: على الرغم من طبيعة التوافق، يجب على المعارضة أن تسعى لتطوير وتقديم برامج سياسية بديلة وواضحة، تهدف إلى معالجة القضايا الوطنية الشاملة، وتوفير خيارات سياسية للمواطنين.

٤ .تعزيز المشاركة الشعبية: يجب على النظم التوافقية تعزيز آليات المشاركة الشعبية المباشرة، مثل الاستفتاءات والمبادرات الشعبية، لتمكين المواطنين من ممارسة دور رقابي مباشر على الحكومة، وتعزيز دور المعارضة الشعبية.

في الختام، تُظهر هذه الدراسة أن المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية تلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وإن كان ذلك يتطلب منها التكيف مع بيئة سياسية مختلفة عن تلك الموجودة في الديمقراطيات الأغلبية إن فهم هذا الدور المعقد والمتعدد الأوجه أمر بالغ الأهمية لتعزيز فعالية الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة

المصادر:

ابتسام حاتم علوان، و رغد حماد رجه. (٢٠١٩). احزاب الاتحاد السويسري ودورها في النظام الديمقراطي التوافقي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، صفحة ٢٤٠.

اسيل محمود الكردي. (٢٠٢٤). تجربة الديمقراطية التوافقية في لبنان كأداة لحل صراع الاثنية والاقلية. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي.

الكردي، اسيل محمود. (٢٠٢٤). تجربة الديمقراطية التوافقية في لبنان كأداة لحل صراع الاثنية والاقلية. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي.

المر، ماشلين. (٢٠١٥). خصوصية الديمقراطية اللبنانية بين التوافقية والميثاقية. ١٠٧. الجامعة اللبنانية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية والاقتصادية.

حيدر عبد جساس. (٢٠٢١). واقع الديمقراطية التوافقية في مملكة بلجيكا الدروس المستفادة. مجلة حمورابي للدراسات، صفحة ٢٥٣.

خالد شوكات. (٢٠٢٢). الديمقراطية الهولندية نموذجا.

قيس عبدالكريم عبدالكريم. (٢٠٢٤). الزعامات السياسية واثرها في الديمقراطية التوافقية(ماليزيا انموذجا). مجلة كلية القانون والعلوم

السياسية، صفحة ٤٠٥.
محمد حسن دخيل، و عباس هادي عبهول. (٢٠٢٣). المعارضة السياسية في الانظمة الديمقراطية– المفهوم والدلالات والادوار. مجلة مركز دراسات الكوفة –جامعة الكوفة، صفحة ٣٧٩.
منجد منصور محمود، و مروة حسين تركي. (٢٠٢٥). المعارضة السياسية واركانها. مجلة الشرائع، صفحة ٨٨٠.

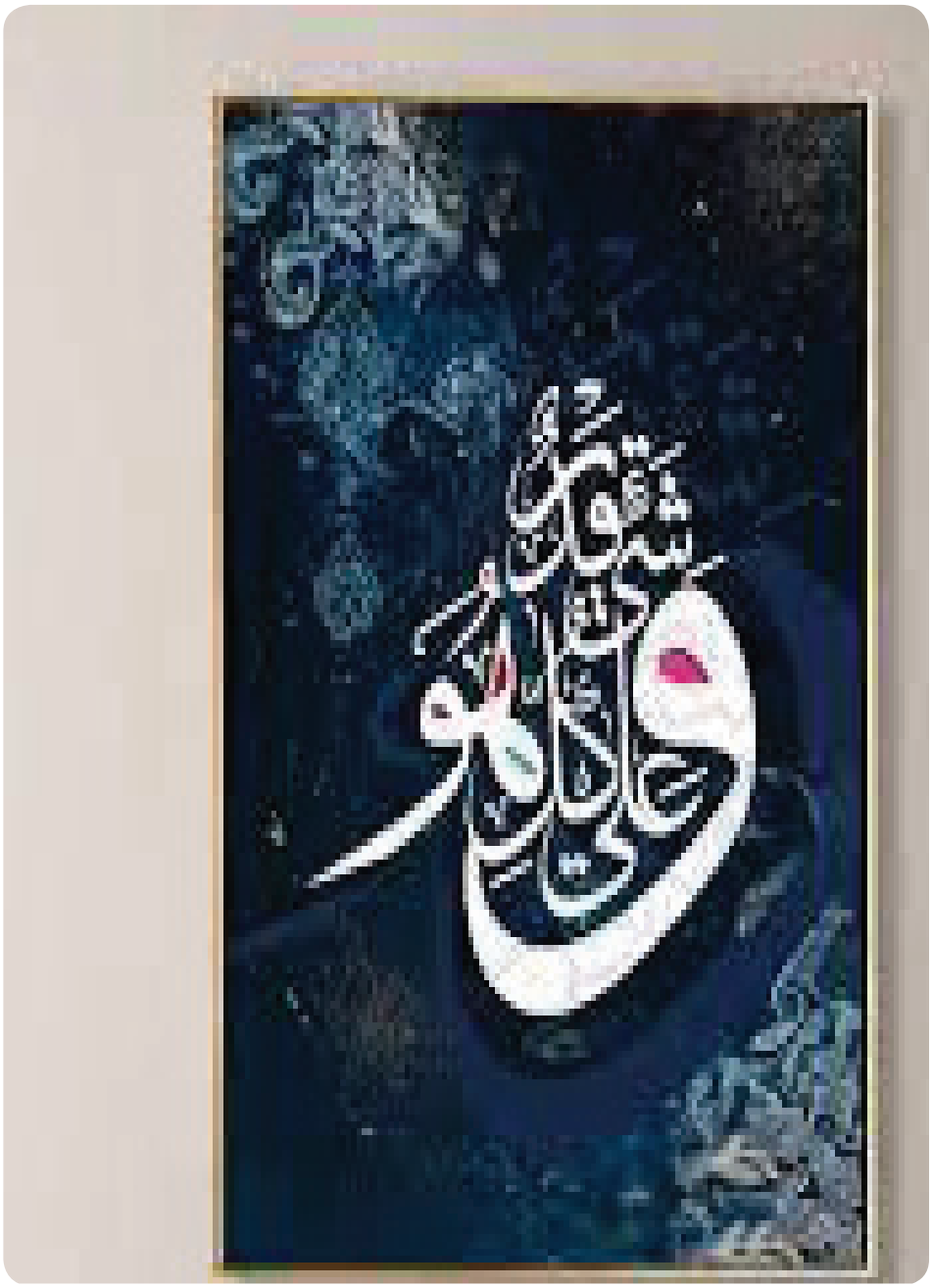

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb